Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« فَعْلَلَ » يشمل المتعدي ، نحو : « دحرجَ » واللازم نحو « بَرْهَن » فيجوز إلحاق اللازم الثلاثي (حوقَّلَ) باللازم الرباعي : « برهَنَ » .

لكن الذي نراه راجحاً ، هو اتفاق الملحق والملحق به في جميع الحركات والسكنات وبنفس مواقعها ، وبالأحرف الزائدة على كل منهما ، دون تفريق بينهما ، وكذلك في الدلالات الوظيفية التي يؤديها الملحق بعد الإلحاق ، فلا يصحّ أن يكون الملحق لازماً كـ(حَوقَلَ) ، والملحق به متعدياً ، كـ(دَحرجَ) ؛ لأن هذا يؤدي إلى تخلف شرط مهم من شروط الموافقة والمساواة ، وهو التعدي أو اللزوم حسب مايكون عليه الملحق به ، وإذا تخلف شرط مهم كهذا في الملحق لم يحصل الإلحاق ، والفرق في ذلك أنّني أرى الإلحاق بالفعل ؛ لأن الوزن قد يشمل المتعدي واللازم فـ(فعلَلَ) فيه متعدٍ ، نحو : دحرج ، وفيه لازم ، نحو : بَرْهَنَ .

١٤ ـ صيغ الإلحاق ومفرداته سماعية :

صَنّفَ أبو عثمان المازني الإلحاق إلى صنفين :

أحدهما : قياسيّ .

والآخر : سماعيّ .

وتابعَهُ في ذلك أبو عليّ الفارسيّ وابن جني .

أما القياسيّ فهو ماتكررت لامه للإلحاق ، نحو : (رِمْدِدٍ) الذي ألحق بوزن (زِبْرِج) وأما السماعي فهو ما زيد فيه بعض أحرف (سألتمونيها) نحو : (دَهْوَرَ) وهو فعل ماض ألحق بـ(دَحرجَ) وذكروا أسباباً لهذا التصنيف ـ سبق ذكرها ـ .

وبناء على ذلك أجازوا إيجاد بعض الملحقات التي لم ترد في كلام العرب ، قياساً على الإلحاق الذي سموه قياسياً، نحو: إيجاد فعل من (خَرَجَ) على وزن (فَعْلَلَ) ، فقالوا : (خَرجَجَ) وألحقوه بـ(دَحرجَ) ،